Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 407-429
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Effectiveness of Accounting Information Systems in Administrative Decision-Making in Commercial Banks (A Field Study of Commercial Banks in Al-Haraba Municipality)

Mustafa Salam Mabrouk Alhiali *
Department Accounting, Faculty of Economics and Political Science / Tiji, Elzentan University, Libya
*Email: mustafa.alhiali@uoz.ed.ly

مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمصارف التجارية (دراسة ميدانية بمصارف بلدية الحرابة)

مصطفى سلام مبروك الهيالي*
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تيجي، جامعة الزنتان، ليبيا

Received: 28-10-2025	**Accepted:** 05-01-2026	**Published:** 26-01-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

The study aimed to identify the effectiveness of accounting information systems in making administrative decisions in the commercial banks in Al-Haraba Municipality, which numbered (3) banks. To achieve the study's objective, the researcher designed a questionnaire consisting of (15) items to collect information from the study sample consisting of (31) individuals. Through collecting and analyzing the data and testing the hypotheses using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program, the research reached a set of results, the most important of which is that the commercial banks in Al-Haraba Municipality rely heavily on accounting information systems in making their administrative decisions. The researcher also recommends the continuous improvement of accounting information systems in the commercial banks in Al-Haraba Municipality so that they can keep pace with technological developments in the financial and accounting field, and use them more widely in making administrative decisions.

Keywords: Accounting Information Systems, Administrative Decision-Making, Commercial Banks,

الملخص

هدف البحث إلى التعرف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية بالمصارف التجارية ببلدية الحرابة، والتي بلغ عددها (3) مصارف، ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من (15) فقرة لجمع المعلومات من عينة الدراسة التي تكونت من (31) مفردة، ومن خلال جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف التجارية ببلدية الحرابة تعتمد بشكل كبير في اتخاذ قراراتها الإدارية على نظم المعلومات المحاسبية، كما يوصي الباحث بالتحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية ببلدية الحرابة حتى تتمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي، واستخدامها بشكل أوسع في اتخاذ القرارات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرارات الإدارية، المصارف التجارية، نظم المعلومات.

المقدمة

أصبحت نظم المعلومات المحاسبية جزءاً مهماً من عمل الإدارة، ولها دور كبير ومهم في عملية اتخاذ القرارات في المنظمات، ويعد توفر الفاعلية في النظم المعلوماتية عاملاً رئيسياً في استمرار أو فشل أي منظمة من المنظمات، لهذا تُعد نظم المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة التي تنتج المعلومات، وتساهم بشكل رئيسي وكبير في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية التي تؤثر على دخل المجتمعات، وبالتالي على رفاهية الأفراد في تلك المجتمعات.

ومن هنا يتضح لنا أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات الصحيحة، وبالتالي في نجاح العملية الإدارية.

وعند الحديث عن المصارف التجارية تجد أن الأمر يزداد أهمية حيث أن تكلفة القرارات الخاطئة قد تكون باهظة في أغلب الأحوال ولا يستطيع المصرف تحمل هذا العبء، خاصة عند تكراره، وبذلك تزداد أهمية العمل وفقاً لنظم المعلومات المحاسبة في مثل هذه المؤسسات.

مشكلة البحث

إن التطور التكنولوجي وثورة المعلومات التي يشهدها العالم، أوجب على المصارف ومنها مصارف ليبيا بشكل عام ومصارف بلدية الحرابة بشكل خاص، مواكبة هذه التطورات.

وهنا تظهر الحاجة لمعرفة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مصارف بلدية الحرابة، ومدى مواكبتها لهذه التطورات واستفادتها من هذه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة لتحقيق الأهداف التي تسعى لها مصارف بلدية الحرابة.

من هنا جاءت فكرة البحث في مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بمصارف بلدية الحرابة، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية ببلدية الحرابة في عملية اتخاذ القرارات؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن استنباط بعض الأسئلة الفردية التي تكون لها علاقة مباشرة مع مشكلة البحث وتتمثل هذه الأسئلة في الاتي:

1/ هل القرارات المتخذة تكون مبنية على أساس نظم المعلومات المحاسبية أم أنها عشوائية؟

2/ ما مدى صحة القرارات المتخذة على أساس نظم المعلومات المحاسبية؟

3/ هل يتم اتخاذ القرارات المبنية على نظم المعلومات المحاسبية بواسطة المدراء ورؤساء الأقسام فقط؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في أنها تدرس مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مصارف بلدية الحرابة من خلال الدور المهم والمطلوب التي تلعبه هذه النظم في إنجاح الإدارة من خلال تزويدها بالمعلومات المحاسبية الملائمة لأداء وظائفها بالشكل المطلوب، الأمر الذي قد يؤدي إلى نجاح هذه المصارف مما سيعود بالتالي على الاقتصاد الليبي بالمنافع الكبيرة لأن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الليبي، الأمر الذي يقضي دراسة فاعلية تلك النظم في مصارف بلدية الحرابة كونها ضمن مصارف ليبيا للتكامل هذه المصارف مع باقي القطاعات التي تساهم في تطوير الاقتصاد الليبي، وهذا ما سيتناوله البحث والذي يؤكد على أهميتها أيضاً.

أهداف البحث

إن الهدف الأساسي من هذا البحث يتمثل في محاولة التعرف على مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مصارف بلدية الحرابة، أما الأهداف التفصيلية فهي:

1- بيان مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مصارف بلدية الحرابة من حيث تلبيتها لمتطلبات الإدارة للقيام بعملية اتخاذ القرارات.

2- بيان مدى اعتماد الإدارات في مصارف بلدية الحرابة على نظم المعلومات المحاسبية فيها للقيام بوظائفها.

3- الخروج بالنتائج واقتراح مجموعة من التوصيات اللازمة التي قد تساعد في زيادة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مصارف بلدية الحرابة وبما يحقق أهدافها.

فرضيات البحث

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- **الفرضية الصفرية(الأساسية): إن نظم المعلومات المحاسبية في مصارف بلدية الحرابة غير فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات.**

2- **الفرضية البديلة (الفرضية البحثية): تُعد نظم المعلومات المحاسبة بمصارف بلدية الحرابة فاعلة وذات أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الإدارية.**

وقد تفرعت الفرضية البديلة إلى مجموعة من التساؤلات التي تصور لنا العلاقة الإيجابية بين كلا المتغيرين وهي كالتالي:

1- إن القرارات المتخذة تكون مبنية على معلومات محاسبة تترجم الأرقام إلى قرارات إيجابية.

2- إن العاملين على توفير المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية ببلدية الحرابة دوي كفاءة وخبرة، مما تساعدهم في تقديم تقارير سليمة تساعد في صحة القرارات المتخذة.

3- يتم اتخاذ القرارات المبنية على نظم المعلومات المحاسبية من قبل صناع القرار بالمؤسسة المصرفية.

حدود البحث

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

الحدود البشرية: وتتضمن المديرين ورؤساء الأقسام العاملين في مصارف بلدية الحرابة.

الحدود المكانية: المصارف في بلدية الحرابة وعددها ثلاثة مصارف.

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي طبق فيها البحث، والواقعة خلال الفصل الدراسي ربيع 2024.

محددات البحث

وتوضح الدراسة هنا بعض الصعوبات والمعوقات بما يلي:

1- تطبيق الدراسة على مصارف بلدية الحرابة، وبالتالي فإن تعميم النتائج سينحصر عليها.

2- تغيب المصداقية في الإجابة عن أسئلة الاستبانة قد ينتج عنه نتائج خاطئة غالبا وبالتالي تبنى عليها قرارات غير صحيحة.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث

النظام: مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب أو الشاشات أو خطوط الاتصال أو الورق أو أدوات الكتابة والطباعة أو مكونات معنوية مثل البرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات والعلاقات هي كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف.

نظم المعلومات المحاسبية: وهو أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية وإدارة المنشأة ويعد نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المنشأة.

الفاعلية: عمل الأشياء الصحيحة في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة.

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية: هي قدرة النظام المحاسبي على تحقيق أهدافه التي أهمها توفير المعلومات التي تتصف بالملائمة والموثوقية التي تساعد متخذي القرارات من داخل المنشأة وخارجها في تحقيق أهدافهم، وتعني الفاعلية مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة لها والتي وجدت أصلا لتتحقق، فالنظام الذي يحقق أهدافه فعال والنظام الذي لا يحقق أهدافه غير فعال. (إدمون،2010: ص-11).

اتخاذ القرارات: يعني قيام جهة مسئولة (الإدارة ورؤساء الأقسام) باعتماد بديل واحد من بين بدائل مقترحة.

المصارف التجارية: تعرف المصارف التجارية على أنها مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع بأنواعها الثلاث (توفير، لأجل، بإشعار) من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم، وغيرها من الاستثمارات الأخرى (حيدر، وصادق، 2020: صـ2).

الدراسات السابقة

1- دراسة خيرية محمد إبراهيم أبوبكر (2022) بعنوان "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة (دراسة حالة بمصرف التجارة والتنمية)". هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنظم المعلومات المحاسبية وبطبيعتها في المصارف التجارية وكذلك معرفة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة، وتوصلت الدراسة على أنه يتوفر نظم المعلومات المحاسبية في المصرف معلومات إضافية (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية) تساعد الإدارة على إجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل في المصرف، وكذلك تساهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية في المصرف بشكل فعال في تحديد الانحرافات السالبة عن الموازنة واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها، كما تساهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية في المصرف بصورة مباشرة بوضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي، وتساعد المعلومات المحاسبية في متابعة مدى فاعلية القرارات المتخذة في المصرف وتوفر تقارير رقابية عن أداء المستويات

الإدارية المختلفة في الوقت الملائم لتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على عقد دورات تدريبية للعاملين ولجميع التخصصات وبمختلف الإدارات في مجال نظم المعلومات المحاسبية بهدف زيادة قدراتهم على تطوير تلك النظم، وكذلك العمل على تطوير الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية كنتيجة لتطور الخدمات المصرفية.

2- دراسة عبد الله محمد منصور والأبيض شعلة أبو القاسم (2019) بعنوان "الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية العامة بمدينة طرابلس (ليبيا)". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية من خلال معرفة مدى توفر البنية التحتية التي تتناسب مع طبيعة عمل هذه النظم وكذلك التعرف على الصعوبات الرئيسية التي أثرت على جودة الخدمات المصرفية، وتم التوصل إلى وجود صعوبات تواجه عمل أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية داخل المصارف التجارية وتكمن هذه الصعوبات في ضعف كفاءة العاملين بتلك المصارف بالرغم من وجود البنية التحتية المناسبة.

3- دراسة عائشة عبد الله مرزوق ومفيدة ضو الهواري (2020) بعنوان "تقييم نظام المعلومات المحاسبي بشركات التأمين (دراسة ميدانية على شركة ليبيا للتأمين)". هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنظام المعلومات المحاسبي والدور الرئيسي الذي يلعبه هذا النظام في الحصول على مخرجات سليمة ودقيقة في الوقت المناسب ومن ثم معرفة الصعوبات التي تواجه الشركة في تطبيق نظام معلومات محاسبي وتقديم حلول مقترحة لمشكلات النظام القائم والناتجة من حالات الضعف الظاهرة فيه، وأظهرت الدراسة جملة من النتائج منها أن نظام المعلومات المحاسبي المتبع حاليا بالشركة هو نظام تشغيل يدوي، بالرغم من توافر أجهزة حاسوب حديثة بأقسام إدارة الشؤون المالية، وأيضا محدودية استغلال أجهزة الحاسوب المتوفرة الاستغلال الأمثل رغم حداثتها، حيث لا توجد قواعد بيانات خاصة بتشغيل البيانات المحاسبية بالنظام المحاسبي الأمر الذي يؤدي إلي التباطؤ في الحصول على الكشوفات والتقارير المالية في الوقت المناسب.

4- دراسة سهى سنكري (2023) بعنوان "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية من وجهة نظر الإدارة العليا (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الساحل السوري)". هدف البحث على بيان مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية (في تلبية متطلبات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات) في المصارف التجارية من وجهة نظر الإدارة في المصارف التجارية في الساحل السوري، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان منها:

- عدم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تلبية متطلبات التخطيط من وجهة نظر أفراد العينة في المصارف التجارية السورية في الساحل السوري.
- فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة في المصارف التجارية في الساحل السوري من وجهة نظر أفراد العينة المدروسة.

5- دراسة إدمون طارق إدمون جل (2010) بعنوان "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة". هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

أولاً: إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط.

ثانياً: إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة.

ثالثاً: إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:
أولاً: ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات بشكل أوسع، وذلك لإنجازها بفاعلية أكبر.
ثانياً: التأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي وبما سينعكس بالإيجاب على وظائف الإدارة في المصرف من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع نظم المعلومات المحاسبية من عدة جوانب، فقد أجريت دراسات عديدة تتفاوت في أهدافها ومتغيراتها والفئات المستهدفة، وعلى حد علم الباحث لم تجرى أي دراسة بشكل مباشر عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية بالمصارف التجارية في بلدية الحرابة، وكما اختلفت عن باقي الدراسات في أنها قامت بتعميم إجابات الاستبانة على جميع الموظفين العاملين بالمصارف التجارية في بلدية الحرابة، ولم تقتصر على المدراء فحسب.

الإطار النظري

أولاً: المصارف التجارية

تعد المصارف التجارية أحد مكونات الجهاز المصرفي، حيث يتكون الجهاز المصرفي من المصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة، ويمكن تعريف المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة على أنها: مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل) في كل من سوق النقد والمال وأسواقها الثانوية، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح.

1- مفهوم وأهداف المصارف التجارية:

1-1- مفهوم المصارف التجارية:

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمشروعات والادارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية، ويمكن أن يستشف من التعريف السابق للمصارف التجارية ما يلي:

- أن المصارف التجارية تقبل جميع أنواع الودائع، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية والتوفير، ولأجل، وشهادات الإيداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة الأجل.
- أن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى.
- تمنح المصارف التجارية أنواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.
- تتمتع المصارف التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.
- يمكن للمصارف التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة.

فبجانب الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات ومنح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، ودراسات الجدوى والاستشارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن، وغيرها (إسماعيل، 2016، صـ137).

2-1- أهداف المصارف التجارية:

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الربحية والسيولة والأمان.

- **الربحية:** تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الادارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الادارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما وإن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشتمل إيرادات المصرف البنود الآتية:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- أجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع.
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف، فإنها تشتمل على الآتي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها.
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.
- المصاريف الإدارية والعمومية.

- **السيولة:** وهي سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فان البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا، أما السيولة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشأة الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فان مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.
- **الأمان:** لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس المصرف لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من المودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين)، وأنشطتهم، وأيضاً تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيوله عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه، ألا أن ذلك يؤثر سلبياً على هدف الربحية فالنقدية الراكدة داخل الخزينة، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد (فوائد) على إيداعات الزبائن.

وبنفس المنطق أيضاً، فإن المصرف التجاري يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائد مرتفع، وبالتالي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أن هذه الاستثمارات يرافقها عادة ارتفاعا في درجة

المخاطرة مما عنه قد ينجم خسائر رأسمالية كبيرة للمصرف، وهو ما يدمر الهدف الثالث الذي تسعى المصارف التجارية إليه أصلاً، وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين.

يرى بعض الباحثين أن الهدف الأساسي الذي يجب أن يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعين ويتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حالة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود وليست أهداف، مقارنة بهدف الربحية (إسماعيل، 2016، صـ140-142).

2- خصائص المصارف التجارية ووظائفها

2-1- خصائص المصارف التجارية:

هناك عدة خصائص تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الأخرى وهي كما يأتي (إسماعيل، 2016، صـ138-139):

- أن المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم (بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع، أيا كان نوع الوديعة، فان المودع صاحب الوديعة يعتبر دائنا و المصرف مدينا)، و مع ذلك فان المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية تحت الطلب التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك، ويترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لإمكانية السحب عليها بالصكوك، وبالتالي هي جزء من عرض النقد بينما المؤسسات المالية الأخرى لا تتصف بهذه الصفة.
- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة، من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلاً، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وينجم عن ذلك أن جزءا مهما من ودائع المصارف التجارية يتداول كنقود، وحيث أن الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد، بل وإنها تشكل الشطر الأعظم منه في الدول المتقدمة صناعيا، فان أية زيادة في الودائع الجارية تحدث إضافة إلى الكمية الإجمالية المعروضة من النقود، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ومعنى ذلك أن للمصارف التجارية دورا مهما في التأثير المباشر على عرض النقد، أما المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، فإنها وأن كانت تقبل الودائع وتمنح القروض شانها في ذلك شأن المصارف التجارية، إلا أن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقد، لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات المالية، وإنما تأتي من اقتراضها لها.
- تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، ويترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و الحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لمجهوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فوراً بمختلف التزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية).

2-2- وظائف المصارف التجارية:

لا شك أن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف لابد للمصرف من أداء مجموعة من الوظائف أهمها (إسماعيل، 2016، صـ16):

- قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع الأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل .وبضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.
- شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية، لتسهيل عملية والتصدير.
- تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه، أو على بنوك محلية أو خارجية. وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة.
- المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها مالياً وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- استخدام وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الصكوك المصرفية وبوالص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث.
- تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.

3- تطور القطاع المصرفي في ليبيا ومكوناته

مما لا شك فيه أن للبنوك التجارية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول فهي تقوم بتشجيع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلاتها في مختلف دول العالم، حيث تمنح للمنشآت المالية الائتمان المصرفي لتمويل الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك مما يتجمع لديها من ودائع ومدخرات تأتيها من المودعين، كما إن فاعليه الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تنشيط الحركة الاقتصادية يتأثر إيجاباً وسلباً بالبنية الهيكلية لهذا القطاع ودرجة تنظيمه والصلاحيات المخولة له ومواكبة للتطورات المعاصرة (أحمد، سحر، 2022، صـ375).

مكونات القطاع المصرفي الليبي:

1- مصرف ليبيا المركزي: يمثل مصرف ليبيا المركزي السلطة النقدية في ليبيا ويتبوأ قمة الهرم التنظيمي والإشرافي والرقابي على المصارف التجارية العاملة في ليبيا. تأسس مصرف ليبيا المركزي في عام 1955 وباشر أعماله في عام 1956 وبلغ رأسماله مليار دينار ليبي، ويمارس مهامه وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 والذي حدد مهام البنك المركزي في إصدار النقد وتنظيم الائتمان والإشراف والرقابة على المصارف ومتابعتها ورسم السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن القيام بكافة الأعمال المصرفية للدولة وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي.

2- المصارف التجارية: المصارف التجارية الليبية (القطاع المصرفي الليبي) هي شركات مساهمة مالية خولها القانون بقبول الودائع بجميع أنواعها في حسابات جارية وأجله، ومن ثم منحها إلى الغير في شكل تسهيلات ائتمانية لمختلف الأغراض كالقروض العقارية والتجارية والتنموية والخدمية، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية والقيام بالتحويلات الداخلية والخارجية وتقديم بعض المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظراً لأتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية فلم تعد البنوك يقتصر نشاطها على الودائع أو منحة الائتمان قصير الأجل فقط وإنما أدى التطور المصرفي في كثير من البلدان إلى اضطلاع البنوك التجارية أيضاً بكثير من وجوه النشاط الخاصة ببنوك الأعمال وهو توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للصناعة، وتتكون هيكلية المصارف التجارية الليبية من مجموعة من المصارف العامة المملوكة للدولة ومجموعة من المصارف الخاصة المملوكة للأشخاص والمؤسسات وكذلك المصارف ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى وجود المصارف التي تساهم في رؤوس أموالها مصارف ومؤسسات أجنبية (أحمد، سحر، 2022، صـ375-376).

ثانياً: نظم المعلومات المحاسبية

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتها المنظمات، لما للمعلومات أهمية كبيرة في التعرف على الواقع الاقتصادي والمالي وعلاقات المنظمة المالية مع البيئية المحيطة بها. (إدمون، 2010: صـ13).

ويعتبر نظام المعلومات في كثير من المنظمات مورداً هاماً من موارد المنظمة، حيث تزايدت أهمية نظم المعلومات المحاسبية نظراً لحاجة المنظمات المختلفة لها فلم تعد المعلومات قاصرة على منظمات الأعمال فقط، بل تعدت ذلك إلى المنظمات الإدارية التي لا تهدف إلى الربح مثل المؤسسات العمومية والمرافق الخدمية، فهذه المنظمات تحتاج إلى نظم معلومات تمكنها من اتخاذ قراراتها على أسس صحيحة وبكل ثقة، كما أن استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات يجعلها أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف بأقل التكاليف فحسب، بل أكثر فعالية في تحقيق هذه الأهداف التي سطرتها المنظمة بأفضل الطرق والسبل المتاحة (سارة، ويسرى، 2021، صـ8).

يتطلب اتخاذ أي قرار في أي مؤسسة المعلومات الضرورية الملائمة، التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي، لذلك يجب على كل مؤسسة استخدام نظام المعلومات ليدعم متخذ القرار في ترشيد قراراته المبرمجة وغير المبرمجة، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة فهو يعمل على إنتاج معلومات مختلفة: محاسبية، مالية واقتصادية تهم المتعاملين الداخليين والخارجيين للمؤسسة من جهة، ويوفر معلومات التحليل المالي من جهة أخرى، وتلك المعلومات تمكن المستفيدين من اتخاذ قراراتهم المناسبة بكل شفافية.

1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر نظم المعلومات والتقنيات المرتبطة بتحليل وتصميم وتشغيل هذه النظم، هي ثورة القرن الحادي والعشرين، وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية واحدة من أهم تلك النظم لما لها من أهمية في مجال النشاطات الاقتصادية بصفة عاملة ونشاطات الأعمال على وجه الخصوص، حيث تمثل نظم المعلومات المحاسبية أساس العمل الإداري لأي منظمة، فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للمنظمة، وتعتمد الإجراءات المحاسبية على مجموعة قواعد ومبادئ متعارف عليها تصف الطريقة التي يجب أن تستخدم لتسجيل تفاصيل العمليات المحاسبية وكيفية معالجتها. (حمزاوي، عبادلية، 2017، صـ23).

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه (ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المؤسسة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة) بالإضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لتوفير المعلومات الضرورية للإدارة لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد والرقابة عليها.

ويعرف أيضاً بأنه: ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من المصادر الخارجية وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية.

ولذلك يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية حيث يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي احد مكونات نظام المعلومات الإدارية. (حمزاوي، عبادلية، 2017، صـ24).

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

تلعب نظم المعلومات المحاسبية دوراً حيوياً في نجاح المؤسسات، من خلال مساهمته في تقديم معلومات تساعد على التالي: (زينات، 2022، صـ27):

- أداء الوظائف الرئيسة في المؤسسة التي تساهم في نجاحها من خلال تقديمه الآلية التي يجب أن تعمل المؤسسة من خلالها، وذلك خلال تضمينه وتوصيفه لكافة العمليات والإجراءات وكيفية تنفيذها ضمن المؤسسة.
- تحسين وزيادة كفاءة المؤسسة التشغيلية، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن.
- تقديم المعلومات التي تساعد الإدارة في صنع القرارات بفاعلية عالية.
- تمكين المؤسسة من تطوير منتجات وخدمات منافسة، مما يساعدها في اكتساب ميزة إستراتيجية في السوق العالمية.

3- أهمية نظام المعلومات المحاسبية

تتجلى أهمية نظم المعلومات المحاسبية من خلال مفهوم رقم (2) للمحاسبة المالية والذي بموجبه عرفت لجنة المعايير المحاسبية (FASB) المحاسبة على أنها نظام معلومات يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذلك أوصت لجنة تعديل المنهج المحاسبي بأن منهج تعليم المحاسبة يجب أن يؤكد بأن المحاسبة هي عملية تحديد (توصيف) للمعلومات، وقد افترضت بأن المنهج المحاسبي يجب أن يصمم لتزويد الطلبة بالمفاهيم الأساسية وهي: (سارة، ويسرى، 2021، صـ17):

- استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.
- طبيعة تصميم، استخدام، تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية (بناء النظام).
- العملية إعداد (بلاغ) تقارير معلومات المالية.

هذا وتختلف الدروس (المواضيع) المحاسبية التي يدرسها الطالب حيث أن موضوع نظم المعلومات المحاسبية يركز على (كيفية عمل نظم المعلومات المحاسبية وكيفية تجميع البيانات حول أنشطة وعمليات الوحدة الاقتصادية) وتحويل تلك البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها من قبل الإدارة، وكيف تضمن (توفر المعلومات، ودقة تلك المعلومات) في حين أن مواضع المحاسبة أخرى تركز على (دور المحاسب كمعد تلك المعلومات). (سارة، ويسرى، 2021، صـ17).

ويشكل نظام المعلومات المحاسبية نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات المتكامل في الوحدة الاقتصادية يتطلب منه التنسيق والتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى فيها.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية انطلاقاً من الآتي: (زياد، 2011: صـ73-74):

1- نظام المعلومات المحاسبية: هو وحده الذي يُمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية. كما يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

2- يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب - إلى حد ما - من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

3- أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية.

الجانب العملي:

يهدف هذا الجانب إلى التعرف على منهجية البحث وبيان مجتمع وعينة البحث، ومصدر جمع البيانات، والأداة المتبعة لجمع البيانات ومدى صدقها، كما يهدف هذا أيضاً إلى توضيح الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل وتفسير البيانات.

1- منهجية البحث

يتكون هذا البحث من جانبين، هما الجانب النظري والجانب التطبيقي، فالجانب النظري ينقسم إلى قسمين، في القسم الأول تم التطرق إلى الأفكار العلمية ذات العلاقة بالمصارف التجارية عامة ونشأتها في ليبيا خاصة، أما في القسم الثاني سيتم التطرق إلى الأفكار العلمية ذات العلاقة بنظم المعلومات المحاسبية.

وقد قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدف إلى التعرف على مدى فاعلية نظم لمعلومات المحاسبية في المصارف التجارية ببلدية الحرابة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

2- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية ببلدية الحرابة (مصرف الوحدة – الحرابة، مصرف الوحدة – الجوش، مصرف الجمهورية – طمزين).

3- عينة البحث:

تكونت عينة الدراسة من المسئولين والموظفين بالمصارف التجارية في بلدية الحرابة.

والجدول رقم (1) يوضح كل مصرف من مصارف بلدية الحرابة وتاريخ تأسيسه، واسم مديره، وعدد الأقسام والموظفين العاملين فيه.

جدول (1) بيان عن كل مصرف من مصارف بلدية الحرابة.

اسم المصرف	تاريخ تأسيسه	اسم المدير	عدد الأقسام	عدد الموظفين
مصرف الوحدة الحرابة	1991م	أحمد مسعود كعوان	7	15
مصرف الوحدة الجوش	1991م	صالح الحارس	5	13
مصرف الجمهورية طمزين	2013م	محمد عيسى الكوشلي	6	12

ولقد تم توزيع عدد (40) استبانة وتم تعبئة واسترجاع ما مجمله (31) استبانة، أي بنسبة (77.5%)، وهي كما موضحة في الجدول (2) الآتي:

جدول (2) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة وما تبقى.

اسم المصرف	الموزعة	المسترجعة والصالحة للتحليل	الاستبيانات الباقية
مصرف الوحدة الحرابة	15	12	3
مصرف الوحدة الجوش	13	9	4
مصرف الجمهورية طمزين	12	10	2
المجموع	40	31	9

4- مصادر جمع البيانات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ هذا البحث، تم الاعتماد على الآتي:

- المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية والأجنبية المتخصصة بموضوع البحث، ومن بعض المواقع الالكترونية.

- أما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على كراسة الاستبانة التي أعدها الباحث لجمع البيانات وتحليلها، وهي أداة قياس عرضت على مجموعة من المحكمين لإعدادها قبل أن تظهر في شكلها النهائي، وروعي فيها الوضوح لهدفها، ومكوناتها، وتجانسها، ودقتها، ووضوحها، وتضمنت على أسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة محددة الإجابة.

5- أداة البحث

تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعدنا على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث، وقد تكونت الاستبانة من قسمين، هما:

أولاً: - الخصائص الديمغرافية: يبين هذا القسم متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (5) فقرات، والمتضمنة (العمر – الجنس – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة – التخصص الأكاديمي).

ثانياً: - مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية: يبين القسم الثاني متغيرات تتعلق بمدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في بلدية الحرابة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات عبر (3) أبعاد رئيسية لقياسها و(15) سؤال.

6- صدق وثبات الأداة

6-1- الصدق الظاهري:

تطلب التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة والمقياس الاستعانة ببعض المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية، بقصد الإفادة من خبرتهم في اختصاصاتهم، مما جعل المقياس أكثر دقة في القياس.-

6-2- ثبات أداة الدراسة:

وللتحقق من صدق هذه الاستبانة، تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات وهو اختبار يبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة على مجموعة من الأسئلة.

وقد تم توزيع عدد (40) صحيفة استبيان بعد المقابلات الشخصية التي أجريت مع أفراد عينة البحث وبعد فترة تم الحصول على عدد (31) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترجع منها

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المتحصل عليها	الصالحة للتحليل	الغير صالحة للتحليل	النسبة %
40	31	31	9	%77.5

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن نسبة 77.5 % من مجموع استمارات الاستبيان الموزعة هي قابلة للتحليل.

6-3- الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

ويبين هذا الاختبار مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة على مجموعة من الأسئلة المقاسة بمقياس واحد، لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة مدى مصداقية إيجابيات مفردات عينة الدراسة على كل مجموعة من العبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة. (البياتي، 2005، صـ49).

- التوزيع النسبي:

وقد تم حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكرت الخماسي، حيث يعتبر من أفضل أساليب قياس الاتجاهات، ويستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير يأخذ قيماً تختلف من حيث أهميتها، لذلك يجب أخذ هذه الأهمية في الاعتبار وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن

المناسب لأهميتها، قام الباحث بإعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة من عبارات الاستبيان، والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4) الوزن النسبي لأهمية كل عبارة من عبارات الاستبيان

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: (البياتي، 2005، صـ51)

ولتحديد بداية منطقة محايد في مقياس ليكرت الخماسي تم عمل الآتي:

تم حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس (5-1=4) تم قسمة المدى (4) على أكبر قيمة في المقياس (5) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية، وكانت (4÷5=0.8) ولأن المقياس لا يبدأ من الصفر بل من العدد (1) فإن نهاية الخلية الأولى تكون(1+0.8=1.8)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة (1) والقيمة (1.8) يعد ضمن الخلية الأولى "غير موافق بشدة" وتكون بداية الخلية الثانية في مقياس ليكرت أكبر من (1.8) ونهايتها تكون (1.8+0.8=2.6)، ولهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 1.8 وأقل من 2.6 على أنه ضمن الخلية الثانية "لا أوافق" وتكون بداية الخلية الثالثة في مقياس ليكرت أكبر من (2.6) ونهايتها تكون (2.6+0.8= 3.4)، ولهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 2.6 وأقل من 3.4 على أنه ضمن الخلية الثالثة "محايد" وعلى هذا تكون بداية الخلية الرابعة في مقياس ليكرت أكبر من (3.4) ونهايتها تكون (3.4+0.8=4.2) ولهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 3.4 وأقل من 4.2 على أنه ضمن الخلية الرابعة أوافق وتكون بداية الخلية الخامسة في مقياس ليكرت أكبر من (4.2) ونهايتها تكون (4.2+ 0.8=5) ولهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 4.2 وأقل من 5 على أنه ضمن الخلية الخامسة أوافق بشدة، (رزق الله، 2002، صـ158).

والجدول رقم (5) يبين الوزن المرجح لإجابات كل عبارة من العبارات على النحو التالي:

جدول (5) الوزن المرجح لإجابات العبارات.

الإجابة على الأسئلة	الرمز	طول الخلية	متوسط (درجة الموافقة)	الوسط النسبي%
غير موافق بشدة	1	1 – 1.8	متوسط يعبر على درجة غير موافق إطلاقا	36-20
لا أوفق	2	-1.81 2.6	متوسط يعبر على درجة غير موافق	52-36
محايد	3	3.4-2.61	متوسط يعبر على درجة محايد	68-52
موافق	4	4.2-3.41	متوسط يعبر على درجة أوافق	84-68
موافق بشدة	5	5-4.21	متوسط يعبر على درجة أوافق جداً	100-84

المصدر: (رزق الله، 2002، صـ158)

- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف أفراد الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم على العبارات.
- **المتوسط الحسابي:** لترتيب إجابات أفراد الدراسة للاستبيان حسب درجة الموافقة.
- **الانحراف المعياري:** لقياس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول متوسطات موافقتهم نحو متغيرات الدراسة" حيث يدل على كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات بحيث يكون الوسط الحسابي أكثر جودة كلما قلت قيمة الانحراف المعياري". (فهمي، 2005، صـ91).

اختبار One Sample T Test

وهو اختبار يستخدم لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت البيانات كمية وتتبع التوزيع الطبيعي أو البيانات كمية أيضا وحجم العينة أكبر من أو تساوي (30). (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما يلي:

جدول (6) معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (الفا كرونباخ)

ر.م	البيان	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	هل القرارات المتخذة تكون مبنية على أساس نظم المعلومات المحاسبية أم أنها عشوائية؟	5	0.676
2	ما مدى صحة القرارات المتخذة على أساس نظم المعلومات المحاسبية؟	5	0.581
3	هل يتم اتخاذ القرارات المبنية على نظم المعلومات المحاسبية بواسطة المدراء ورؤساء الأقسام فقط؟	5	0.450
المجموع			0.569

حيث يتضح من الجدول (6) أن اقل معامل ثبات لأبعاد الاستبانة بلغ (0.45) وهذا يدل على أن الاستبانة لها معامل ثبات جيد وقدرة الأداء على تحقيق أغراض الدراسة مما يشير إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

7-عرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها

يهدف هذا الجانب إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الاستبانة، من خلال تحليل أراء عينة البحث حول مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية ببلدية الحرابة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات، وتم استخدام جداول الأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية لقياس التشتت، وفقرات الاستبانة والإجابة عنها كمؤشر لقياس الفاعلية، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار الفرضيات.

7-1- وصف خصائص عينة البحث: - الأسئلة العامة (الخصائص الديمغرافية):

أولاً: توزيع مفردات عينة البحث حسب العمر:

جدول (7) توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	9	%29
31 – 36 سنة	12	%38.7
37 – 42 سنة	3	%9.7
43 – 48 سنة	2	%6.5
49 سنة فما فوق	5	%16.1
المجموع	31	%100

يوضح الجدول (7) نتائج التحليل الوصفي لأعمار المشاركين، حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر من المشاركين (38.7%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية (31- 36 سنة)، يليه الفئة العمرية (30 سنة

فأقل) بنسبة (29%)، بينما (16.1%) من المشاركين كانت أعمارهم تتراوح (49 سنة فما فوق)، وأقل نسب (9.7%) و (6.5%) فكانت للفئات العمرية (37- 42 سنة) و (43- 48 سنة) على التوالي.
قد يعكس التركيز العالي على الفئة العمرية (31-36 سنة) اهتمام المؤسسات المصرفية بالكوادر الشابة والمتحمسة للتكنولوجيا، قد يكون الانخفاض في الفئات العمرية الأكبر عمرا نتيجة لتقاعد بعض الموظفين في هذا العمر أو انتقالهم إلى مناصب إدارية أقل تطلبًا للتعامل المباشر مع النظم.

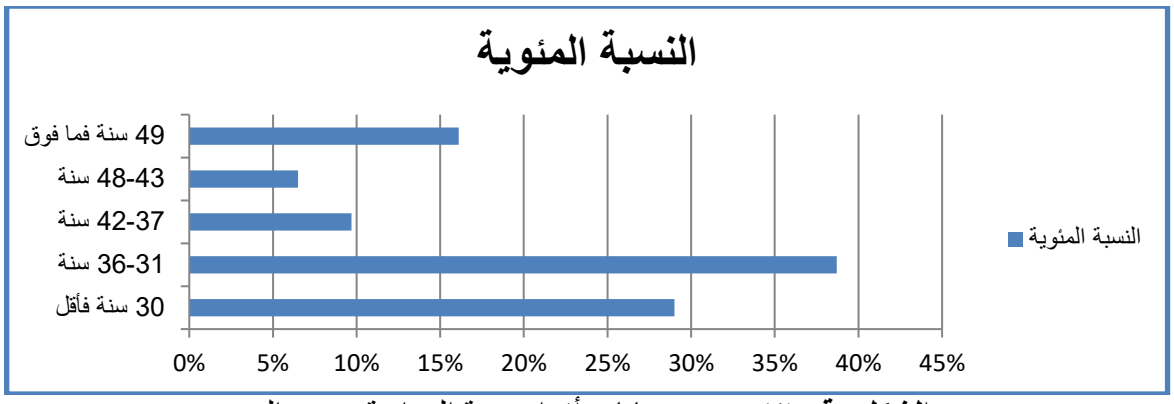

الشكل رقم (1) يوضح بيانات أفراد عينة الدراسة حسب العمر.

ثانياً- توزيع مفردات عينة البحث حسب الجنس:

جدول (8) توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	21	%67.7
أنثى	10	%32.3
المجموع	31	%100

يتضح من الجدول (4-2) أن نسبة الذكور المشاركين (67.7%) أعلى من نسبة الإناث (32.3%). حيث أن سيطرة الذكور على القطاع المصرفي هي ظاهرة شائعة في العديد من المجتمعات. قد يعود ذلك إلى عوامل ثقافية وتاريخية، بالإضافة إلى التوقعات الاجتماعية المتعلقة بأدوار الجنسين.

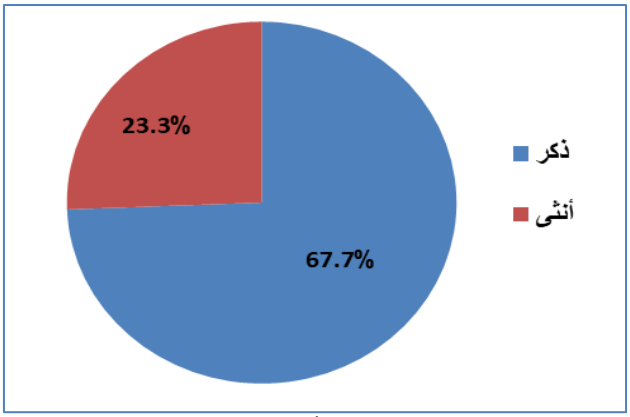

الشكل رقم (2) يوضح بيانات أفراد عينة البحث حسب الجنس

ثالثاً- توزيع مفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمي:

جدول (9) توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	4	%12.9
دبلوم عالي	9	%29
بكالوريوس	16	%51.6
ماجستير	2	%6.5
المجموع	31	%100

من خلال الجدول (9) يتضح لنا أن النسبة الأعلى من المشاركين (51.6%) كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وان (29%) من المشاركين مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، بينما (12.9%) دبلوم متوسط، واقل نسبة كانت (6.5%) متساوية لحملة الماجستير، حيث يظهر الاعتماد الكبير على الحاصلين على درجة البكالوريوس، مما يعكس متطلبات القطاع المصرفي للكفاءات الأكاديمية العالية.

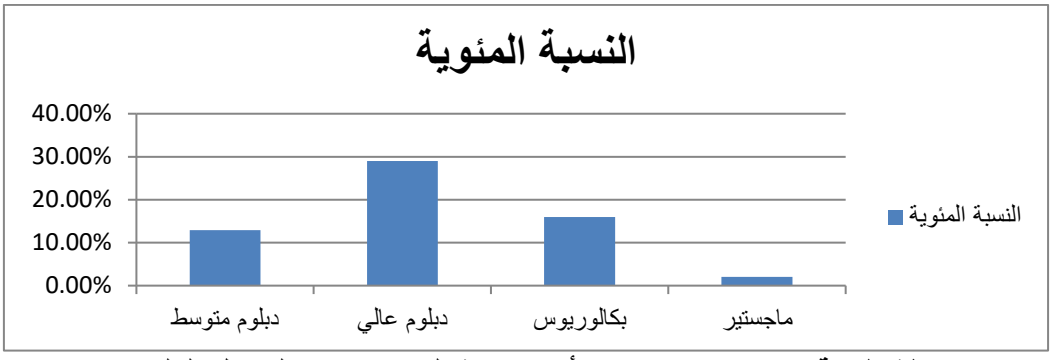

الشكل رقم (3) يوضح بيانات أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

رابعاً- توزيع مفردات عينة البحث حسب سنوات الخبرة:

جدول (10) توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	11	%35.5
6 – 10 سنوات	9	%29
11 – 15 سنة	4	%12.9
16 – 20 سنة	2	%6.5
21 سنة فأكثر	5	%16.1
المجموع	31	%100

يوضح لنا الجدول (10) أن النسبة الأعلى من المشاركين (35.5%) كانت خبرتهم من 5 سنوات فأقل، بينما (29%) تتراوح خبرتهم ما بين 6 – 10 سنوات، أما سنوات الخبرة من 21 سنة فأكثر فكانت تمثل (16.1%) من المشاركين، بينما مثلت سنوات الخبرة 11 -15سنة نسبة (12.9%)، وأقل نسبة (16.1%) فكانت سنوات خبرتهم من 16 - 20 سنة. ويمكن القول أن التركيز على الموظفين ذوي الخبرة الأقل من 5

سنوات قد يكون بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين في القطاع المصرفي، أو بسبب الرغبة في ضخ دماء جديدة في المؤسسات المصرفية.

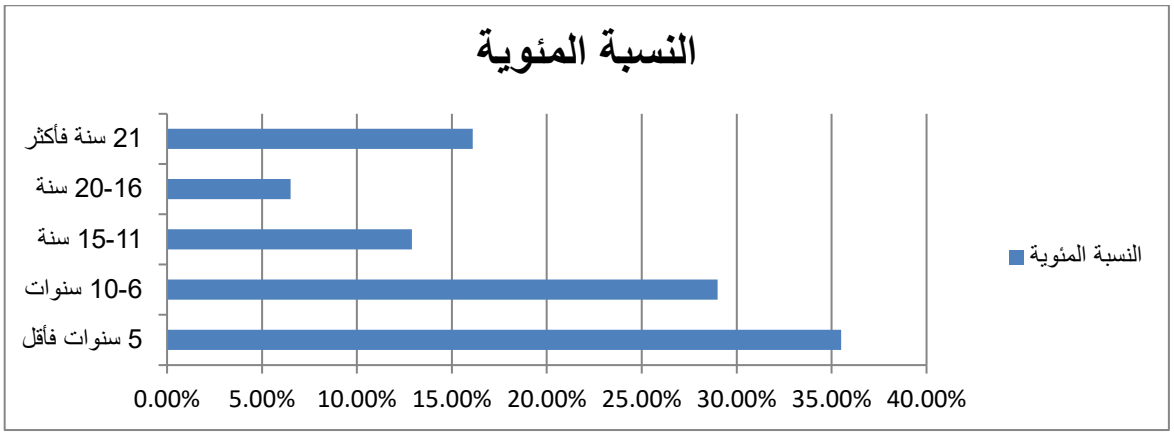

الشكل رقم (4) يوضح بيانات أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

خامساً- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي:

جدول (11) توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	العدد	النسبة المئوية
إدارة أعمال	10	%32.3
مالية ومصرفية	4	%12.9
محاسبة	11	%35.5
حاسوب	6	%19.4
المجموع	31	%100

أما بالنسبة للتخصص الأكاديمي فقد تبين من الجدول (11)، أن (35.5%) من المشاركين كان تخصصهم محاسبة، يليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (32.3%)، بينما شكل تخصص حاسوب نسبة (12.2%)، أما اقل نسبة (12.9%) فكانت لتخصص مالية ومصرفية. وبذلك فإن سيطرة تخصص المحاسبة تعكس أهمية هذا التخصص في العمليات المصرفية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الحسابات والميزانيات.

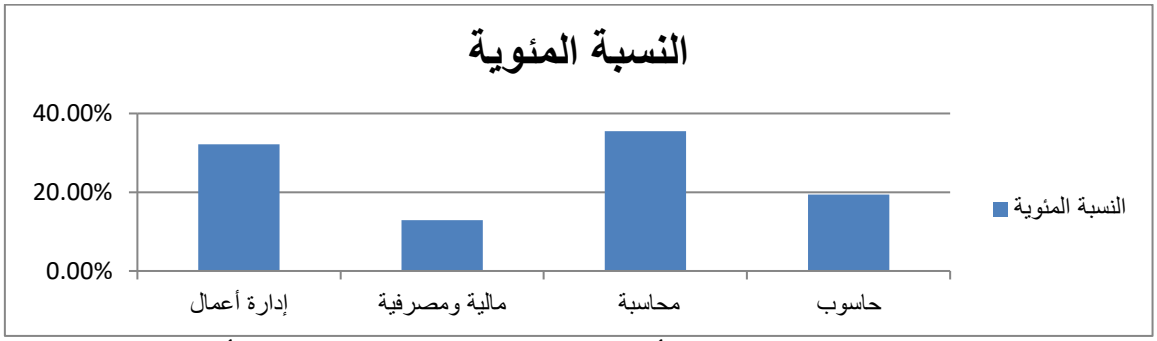

الشكل رقم (5) يوضح بيانات أفراد عينة البحث حسب التخصص الأكاديمي

سادساً- الخلاصة

من النتائج السابقة يتضح لنا أن هناك ميل واضح نحو توظيف الكوادر الشابة والمتعلمة، ولا يزال هناك تفوق للذكور في القطاع المصرفي. ومن الجدير بالذكر أن تخصص المحاسبة يعتبر من أهم التخصصات في القطاع. كما تتميز عينة البحث بوجود تنوع في سنوات الخبرة، مما يشير إلى وجود خليط من الموظفين ذوي الخبرات المختلفة

2-7- عرض النتائج وتحليلها:

الفرضية الأولى: هل القرارات المتخذة تكون مبنية على أساس نظم المعلومات المحاسبية أم أنها عشوائية

جدول (12) الفرضية الأولى

ت	العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الأهمية النسبية
1	يزود نظام المعلومات المحاسبية في المصرف الإدارة ورؤساء الأقسام بالمعلومات الكافية والملائمة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات	31	4.26	0.631	موافق	1
2	يزود نظام المعلومات المحاسبية في المصرف متخذ القرار بالمعلومات الملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة	31	4.10	0.651	موافق	2
3	يتم اتخاذ القرارات من قبل المديرين ورؤساء الأقسام بناء على المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية في المصرف بشكل أساسي وبعيدا عن التقدير الشخصي	31	3.74	1.064	موافق	4
4	يتم اتخاذ القرارات في المصرف على أساس المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية	31	3.90	0.870	موافق	3
5	تساهم المعلومات التي توفرها التقارير في المصرف بشكل فعال في اتخاذ القرارات	31	4.26	0.773	موافق	1
	المجموع	31	4.05	0.798	موافق	

يتضح لنا من الجدول السابق بأن عبارة **يزود نظام المعلومات المحاسبية في المصرف الإدارة ورؤساء الأقسام بالمعلومات الكافية والملائمة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات** جاءت في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي يساوي (4.26) بدرجة موافق، أما العبارة الثانية **يزود نظام المعلومات المحاسبية في المصرف متخذ القرار بالمعلومات الملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة** فكانت بمتوسط حسابي (4.10) هذا يشير إلى أن المشاركين يرون أن النظام يوفر المعلومات الملائمة لطبيعة القرار. بينما العبارات الثالثة والرابعة والخامسة: تدعم النتيجة العامة، حيث يشير المتوسط المرتفع في كل منها إلى اعتماد كبير على نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

وجاء متوسط المتوسطات بدرجة (4.05) بدرجة موافق، وهذا إلى أن غالبية المشاركين يوافقون على أن القرارات المتخذة تعتمد بشكل كبير على نظم المعلومات المحاسبية، وهذا يعني أن هذه الأنظمة تلعب دورًا حاسمًا في عملية اتخاذ القرارات، وبذلك نقبل الفقرة الأولى من الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: مدى صحة القرارات المتخذة على أساس نظم المعلومات المحاسبية.

جدول (4-7) الفرضية الثانية

ت	العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتب الأهمية النسبية
1	تساعد نظم المعلومات المحاسبية في متابعة مدى فاعلية القرارات المتخذة في المصرف	31	4.06	0.629	موافق	1
2	تساهم المعلومات المحاسبية مساهمة مباشرة في اتخاذ القرارات	31	3.87	0.619	موافق	2
3	يراعى نظام المعلومات المحاسبية في المصرف اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار	31	3.52	0.890	موافق	5
4	يساعد نظام المعلومات المحاسبية في المصرف الإدارة العليا ورؤساء الأقسام في اتخاذ القرارات بشكل يراعى الآثار بعيدة المدى لهذه القرارات	31	3.58	1.205	موافق	4
5	يوفر نظام المعلومات المحاسبية في المصرف التغذية الراجعة (العكسية) بما يضمن إعادة النظر بالقرارات المتخذة لتحسين فاعليتها	31	3.68	0.791	موافق	3
	المجموع	31	3.74	0.827	موافق	

من خلال الجدول السابق (4-7) يتضح لنا أن العبارة **تساعد نظم المعلومات المحاسبية في متابعة مدى فاعلية القرارات المتخذة في المصرف** جاءت في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي يساوي (4.06) بدرجة موافق. حيث جاءت في المرتبة الثانية عبارة **تساهم المعلومات المحاسبية مساهمة مباشرة في اتخاذ القرارات** بمتوسط حسابي (3.87)، وكلاهما تدلان على أن النظام يساعد في متابعة فاعلية القرارات وتساهم بشكل مباشر في اتخاذها. أما العبارات الثالثة والرابعة والخامسة والتي كانت جميعها بدرجة موافق تشير إلى أن النظام يراعي اختلاف نماذج القرارات، ويساعد الإدارة العليا في اتخاذ قرارات بعيدة المدى، ويوفر تغذية راجعة لتحسين القرارات.

وبعد حساب متوسط المتوسطات للعبارات جميعا جاءت بمتوسط حسابي (3.74) والذي يقع في خانة الموافق. أي أن أفراد عينة البحث يجيبون بإجابة موافق على عبارات المحور ويؤكدون **مدى صحة**

القرارات المتخذة على أساس نظم المعلومات المحاسبية. وبذلك نقبل الفقرة الثانية من الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة: يتم اتخاذ القرارات المبنية على نظم المعلومات المحاسبية بواسطة المدراء ورؤساء الأقسام فقط

جدول (4-8) الفرضية الثالثة

ت	العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الأهمية النسبية
1	يتم الرجوع لباقي الموظفين العاملين في المصرف عند عملية اتخاذ القرار	31	3.29	1.216	محايد	5
2	اعتماد الإدارة ورؤساء الأقسام في المصرف على المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية عملية اتخاذ القرارات	31	3.97	0.657	موافق	3
3	تتدخل بعض الأطراف الخارجية في اتخاذ قرارات المصرف	31	2.42	1.148	محايد	4
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبية لمستخدمي البيانات المحاسبية التقارير المالية بشكل دوري ومنتظم	31	4.23	0.669	موافق	1
5	يساعد نظام المعلومات المحاسبية في المصرف على تحقيق الملائمة بين القرارات المتخذة من قبل الإدارة ورؤساء الأقسام مع التغيرات التي تحدث في بيئة المصرف	31	4.03	1.048	موافق	2
	المجموع	31	3.58	0.948	موافق	

من خلال الجدول السابق (4-8) يتضح لنا أن عبارة **يوفر نظام المعلومات المحاسبية لمستخدمي البيانات المحاسبية التقارير المالية بشكل دوري ومنتظم** جاءت في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي يساوي (4.23) بدرجة موافق. حيث جاءت في المرتبة الثانية عبارة **يساعد نظام المعلومات المحاسبية في المصرف على تحقيق الملائمة بين القرارات المتخذة من قبل الإدارة ورؤساء الأقسام مع التغيرات التي تحدث في بيئة المصرف** بمتوسط حسابي (4.03) أيضا بدرجة موافق. وجاءت **اعتماد الإدارة ورؤساء الأقسام في المصرف على المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية عملية اتخاذ القرارات** بمتوسط حسابي (3.97) بدرجة موافق، وهي تدعم فكرة أن المدراء ورؤساء الأقسام هم صناع القرار الأساسيين، وأن النظام يزيد من فاعلية هذه القرارات. أما العبارتين الأولى والثالثة فجاءت بدرجة محايد.

وبعد حساب متوسط المتوسطات للعبارات جميعا جاءت بمتوسط حسابي (3.58) والذي يقع في خانة الموافق. أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يجيبون بإجابة موافق على عبارات المحور، ويدعمون فكرة أن المدراء ورؤساء الأقسام هم صناع القرار الأساسيين، وأن النظام يزيد من فاعلية هذه القرارات. وبذلك نقبل الفقرة الثالثة من الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

- **اختبار T**

ولاختبار فرضيات البحث تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) بمستوى دلالة (0.05α) والجدول رقم (4-9) يوضح نتائج الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بفرضيات البحث.

جدول (4-9) نتائج اختبار T

ت	محاور الدراسة	قيمةT	مستوي الدلالة(sig)	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1	**هل القرارات المتخذة تكون مبنية على أساس نظم المعلومات المحاسبية أم أنها عشوائية**	29.572	0.000	4.05	موافق
2	**ما مدى صحة القرارات المتخذة على أساس نظم المعلومات المحاسبية**	27.049	0.000	3.74	موافق
3	**هل يتم اتخاذ القرارات المبنية على نظم المعلومات المحاسبية بواسطة المدراء ورؤساء الأقسام فقط**	23.397	0.000	3.58	موافق
	المجموع	37.933	0.000	3.79	موافق

ومن الجدول رقم (4-9) يتضح أن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من (0.05α) عليه يتأكد لنا مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمصارف التجارية في بلدية الحرابة وهذا تبين كذلك من إجابات أفراد عينة البحث على محاور البحث.

وأيضاً قيمة المتوسط الحسابي (3.79) جاء أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع البحث الذي تبلغ قيمته (3) فإن هذا يشير إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمصارف التجارية في بلدية الحرابة مهمة وفعالة. وبذلك نقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

7-3- الخلاصة

تشير نتائج الاستبيان إلى أن نظام المعلومات المحاسبية يلعب دورًا حاسمًا في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين استخدام النظام وتطويره.

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الجانب أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، وبناءً على البيانات والمعلومات المتاحة ثم اقتراح بعض التوصيات الملائمة.

أولاً: الاستنتاجات

عرض البحث بعض التساؤلات وقدمت فرضية تعلقت بطبيعة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، وتوصلت إلى نتائج ساهمت في حل مشكلة البحث والإجابة عن تساؤلاتها وفرضيته، وهذه أهم الاستنتاجات:

1- **الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية:** بشكل عام يتم الاعتماد بشكل كبير على نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المصارف التجارية في بلدية الحرابة.

2- **صحة القرارات:** نرى أن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في بلدية الحرابة تساعد في اتخاذ قرارات أكثر صحة وفاعلية.

3- **أهمية دور المدراء ورؤساء الأقسام:** المدراء ورؤساء الأقسام هم صناع القرار الأساسيين، ولكن هناك دور للموظفين الآخرين.

ثانياً: التوصيات

وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من التحليل الإحصائي للبيانات، تم وضع بعض التوصيات وهي كالآتي:

1- توسيع نطاق استخدام نظم المعلومات المحاسبية: يجب تشجيع جميع الموظفين على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

2- تطوير نظم المعلومات المحاسبية: يجب تطوير نظم المعلومات المحاسبية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمؤسسة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

3- تدريب الموظفين: يجب تدريب الموظفين على استخدام نظم المعلومات المحاسبية بكفاءة.

4- دمج نظم المعلومات المحاسبية مع أنظمة أخرى: يجب دمج نظم المعلومات المحاسبية مع أنظمة أخرى لتحقيق تكامل أكبر.

5- قياس الأثر: يجب قياس الأثر الفعلي لنظم المعلومات المحاسبية على أداء المؤسسة.

قائمة المراجع والمصادر

(1) أحمد نصيب صويدق، وسحر مصطفى الجالي، (2022)، "مدى مساهمة جودة الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز القدرة التنافسية بين المصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على مصرفي شمال أفريقيا والتجاري بمدينة طبرق)"، ليبيا، المؤتمر الدولي السادس لكلية الاقتصاد الخمس.

(2) إدمون طارق إدمون جل، (2010)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، العراق.

(3) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، (2016)، "إدارة البنوك التجارية"، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.

(4) حمزاوي فؤاد، وعبادلية نور، (2017)، "نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماستر أكاديمي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

(5) زياد هاشم السقا، (2011)، "نظام المعلومات المحاسبي"، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل: العراق، الطبعة الثانية.

(6) زينات إسماء، (2022)، "نظام المعلومات المحاسبي"، مطبوعة دروس، جامعة عبد الحميد

(7) سارة بن نصيب، ويسرى بن سمينة، (2021)، "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة العمومية"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية.

(8) محمد شامل فهمي، (2005)، "الإحصاء بلا معاناة المفاهيم والتطبيقات SPSS الجزء الأول"، الرياض، السعودية: إدارة الطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة.

(9) محمود مهدي البياتي، (2005)، "تحليل البيانات الإحصائية"، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر.

(10) هروال محمد أنور، (2015)، "دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.